

بيننا عليه السلام بقوله امرأة لا تدرى لعلها تحفظت  
او نسيت وراه مسلم وفيه وراه الطحاوي  
والدارقطني زيادة قوله سمعت صه

فانما يبرك في كل  
نقطة صفة فهو كبير  
وكلما ركعنا ونحفظه بكر

ولنا قول عمر رضي الله عنه لا نزع كتاب ربه ولا سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للطلقة ثلاثا النفقة  
والسكنى ويهدى فاطمة لا يجوز الاحتجاج به من وجه  
الاول ان كبار الصحابة رضي الله عنهم انكروا عليها كعمر  
وابن مسعود وزيد بن ثابت واسامة بن زيد وعائشة  
رضي الله عنهم حتى قالت لفاطمة فيما رواه البخاري  
الا تفتي الله ورؤي انها قالت لا خير لك فيه ومثل هذا  
الكلام لا يقال الا لمن ارتكب بدعة محرمة وفي صحيح  
مسلم لما حدث الشعبي عنها بهذا الحديث اخذ الأسود  
ابن يزيد كفا من حصا وخصب به الشعبي وقال لم يرك  
اخذت بمثل هذا وقال ابو سلمة انكروا الناس عليها وفضل  
منكرا فلا يجوز الاحتجاج به والثالث انه مضطرب  
فان جاء بطلقها البتة وهو غايب وجاءت عنها وجاء  
حين قتل زوجها وجاء بطلقها ابو عمر بن حفص وجاء  
طلقها ابو حفص بن المغيرة والثالث ان نفقة سقطت  
بتطويل سائرها على احائها فلعلها اخرجت لذلك قال  
الله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يجوزن الا ان  
ياتين بفاحشة مبينة وهو ان تخش على اهل الرجل  
فتؤذيهم قاله ابن عباس ذكره السفاحسي وفي شرح الخاوي  
وفي مصنف ابن الاثير تخش عليك وعن سعيد بن  
المسيب لفاطمة تلاك امرأة فتنت الناس كانت لسنة  
امرأة

المسألة التي  
التي في الزيلعي الا ان

انما تحسنت  
بعد هذا ان تفتي  
فانما يبرك في كل  
نقطة صفة فهو كبير

الزنا

وعن عائشة بمعناه فعلم بذلك انما لم يفرض لها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الاحل ذلك لانها تكون به ناشئة وشروط  
وجوب النفقة ان تكون محبوسة في بيته والشايعي  
احتج به ثم ترك العاين في حق السكني وان هذا حكمه  
حال فلا يمكن الاحتجاج به لا تجب النفقة لعتقة  
**الموت** لان الاحتباس هنا لحق الشرع وهذا السنوي فيه  
الدخول بها وعيها ولا تجب ايضا لعتقة **المعصية**  
بان وقعت الفرقة بينهما بمعصية من جهةها كالردة وقبيل  
ابن الزوج لان القصير من جهتها فصارت كالناشئة بل  
ابعد بخلاف المهر اذا كانت الردة ونحوها بعد الدخول  
حيث يجب لتأكيد به **وردتها** بالردة المبرأة **بعد البت**  
اي بعد الطلاق الثلاث او الواحدة البينة **تسقط**  
**نفقتها** لا تسقط نفقتها **بتمكين** المرأة **ابنه** اياها ولو  
بعد الطلاق الثلاث او الواحدة البينة والفرق ان  
الحرة تبنت بالطلاق البائس ولا تاثر بالردة فيها ولا  
للمتكمين غيران المنة بخبر ولا نفقة للحبوسة والممكنة  
لا تخبرس فاقترحا حق لو اسلمت المرأة وعادت الى منزل  
الزوج وجبت لها النفقة كالناشئة اذا رجعت بخلاف  
مالا اوقعت الفرقة بالردة بان اردت قبل الطلاق  
حيث لا يجب لها النفقة وان اسلمت وعادت الى منزل  
ولو حقت بدار الحوب مرتدة عن عادت مسلمة فلا نفقة لها

انما تحسنت  
بعد هذا ان تفتي  
فانما يبرك في كل  
نقطة صفة فهو كبير